

قطاع الصناعة و الخدمات في ألبانيا 🇦🇱



دليل إرشادي 2026

يشهد قطاع الصناعة في ألبانيا مرحلة تحول محورية؛ حيث يسهم بنحو 23% إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويستوعب حوالي 21% من القوى العاملة.

تنتقل الصناعة الألبانية حالياً من نموذج يعتمد على التكلفة المنخفضة للعمالة إلى نموذج يركز على الجودة، القيمة المضافة، والتقنيات الرقمية، مدفوعاً بـ الخطة الوطنية للتحول الصناعي (2026-2030) التي تهدف إلى المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي.

أبرز الركائز الصناعية في ألبانيا

1. صناعة المنسوجات والملابس والأحذية (Fason)

تُعد أقدم وأقوى الصناعات التصديرية في البلاد. تعتمد على معالجة المواد الخام الواردة من الخارج (خاصة إيطاليا واليونان) وإعادة تصديرها كمنتجات جاهزة. تتوجه الدولة حالياً لدعم المصانع للتحول من مجرد "التجميع والخياطة" إلى الدورة الإنتاجية الكاملة والتصميم لرفع القيمة المضافة.

2. التعدين والمعادن

تمتلك ألبانيا ثروات طبيعية غنية، وتُعد من الدول البارزة عالمياً في احتياطات وإنتاج الكروم (Chromium). بالإضافة إلى الكروم، تشمل الأنشطة التعدينية استخراج النحاس، والحديد، والنيكل، وصناعة الأسمت ومواد البناء التي ازدهرت بقوة نتيجة طفرة العقارية والإنشائية في البلاد.

3. الطاقة والكهرباء

تتميز ألبانيا بهيكل طاقة فريد يعتمد بنسبة تقارب 99% على الطاقة الكهرومائية بفضل أنظمتها النهرية الغنية (مثل نهر درين). تتركز الاستثمارات الحالية والمستقبلية على تنويع هذه المصادر لتجنب الجفاف، عبر التوسع الكبير في محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى أنشطة استخراج النفط الخام والبيتومين (الأسفلت الطبيعي).

4. الصناعات الغذائية والتحويلية

تستفيد من الإنتاج الزراعي المتنوع في البلاد (مثل زيت الزيتون، والمستخلصات النباتية الطبية، والألبان، وتعبئة الأسماك والمأكولات البحرية). يركز هذا القطاع على تحسين التعبئة والتغليف لزيادة الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

5. قطع غيار السيارات والتكنولوجيا (القطاع الناشئ)

بدأت ألبانيا في جذب استثمارات أجنبية لإنشاء مصانع صغيرة لإنتاج كابلات وقطع غيار السيارات والأنظمة الإلكترونية البسيطة، مستفيدة من قربها الجغرافي من أوروبا وتكلفتها التنافسية.

أبرز التحديات والفرص الحالية:

يواجه القطاع الصناعي في ألبانيا تحدي ارتفاع قيمة العملة المحلية (الليك)، مما رفع تكاليف الإنتاج والخدمات اللوجستية نوعاً ما، وهو ما عجل بتبني الحكومة لاستراتيجيات تدعم الابتكار، والتحول الرقمي، وتدريب العمالة الماهرة بدلاً من الاعتماد على الأجور المنخفضة فقط.

تقدم ألبانيا إطاراً قانونياً وضريبياً تنافسياً للغاية لجذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في القطاع الصناعي والتحويلي، وذلك ضمن رؤيتها للاندماج في الاتحاد الأوروبي وتطوير اقتصاد القيمة المضافة. تتوزع هذه الحوافز والتسهيلات عبر عدة محاور رئيسية:

1. الضمانات والتسهيلات القانونية

يوفر قانون الاستثمار الأجنبي في ألبانيا بيئة آمنة ومفتوحة للمستثمرين:

- **الملكية الكاملة (100%):** يحق للمستثمر الأجنبي تملك الشركات والمصانع بنسبة 100% دون الحاجة لشريك محلي.
- **المعاملة المتساوية:** لا يوجد أي تمييز بين المستثمر الأجنبي والمحلي في الحقوق أو الواجبات القانونية والضريبية.
- **حرية تحويل الأموال:** للمستثمر الحق الكامل في تحويل الأرباح، رأس المال، والعملات الأجنبية إلى خارج البلاد دون قيود.
- **عقود الإيجار الرمزية (يورو واحد):** تقدم الحكومة آلية تُعرف بـ (1 Euro Contract)، حيث يمكن للمشاريع الصناعية الكبرى استئجار أراضٍ أو مستودعات مملوكة للدولة بقيمة رمزية تبلغ 1 يورو سنوياً لمدة طويلة تصل إلى 99 عاماً.

2. الإعفاءات والحوافز الضريبية والجمركية

صُممت الحزمة المالية لتخفيف العبء عن المصانع وخطوط الإنتاج في مراحل التأسيس والتشغيل:

- **إعفاء الآلات والمعدات من ضريبة القيمة المضافة (VAT %0):** يُعفى استيراد الآلات والمعدات الصناعية المخصصة للإنتاج من ضريبة القيمة المضافة تماماً، بشرط أن تتجاوز قيمة الاستثمار في خط الإنتاج حوالي 50 مليون ليك ألباني (نحو 400 ألف يورو).
- **الرد السريع لضريبة القيمة المضافة:** يحصل المصدرون والمصانع ذات التصنيف الائتماني الآمن (Zero-Risk) على رد فوري لضريبة القيمة المضافة خلال 30 يوماً لدعم السيولة النقدية.
- **خفيض ضريبة الشركات لقطاع السيارات (5%):** تنخفض ضريبة الدخل على الشركات (Corporate Income Tax) في قطاع صناعة السيارات وقطع الغيار والأنظمة الإلكترونية من النسبة القياسية (15%) لتصبح 5% فقط (ممتدة بموجب التحديثات حتى نهاية عام 2029).

3. حوافز المناطق الاقتصادية الحرة والتكنولوجية (TEDA)

عند تأسيس المصنع داخل إحدى المناطق المطورة تقنياً واقتصادياً (TEDA)، يحصل المستثمر على حزمة مزايا استثنائية تشمل:

- **تخفيض 50% من ضريبة أرباح الشركات** لمدة أول 5 سنوات من النشاط.
- **إعفاء كامل من ضريبة العقارات والمباني** لمدة تصل إلى 5 سنوات.
- **إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة** على كافة المواد الخام، والآلات، والسلع الداخلة للمنطقة.

- **الخصم المزدوج لتكاليف التدريب:** لتشجيع توظيف العمالة المحلية، يُسمح للشركات بخصم 150% من مصاريف رواتب ومساهمات التأمينات للعمال، وخصم مضاعف لتكاليف تدريب وتأهيل الموظفين لمدة تصل إلى 10 سنوات.

4. قانون الاستثمار الاستراتيجي (قانون ممتد حتى نهاية 2026)

وافق البرلمان الألباني على تمديد العمل بقانون "المستثمر الاستراتيجي" حتى 31 ديسمبر 2026. يمنح هذا القانون المشاريع الصناعية والتكنولوجية الضخمة مميزات خاصة بناءً على حجم الاستثمار والوظائف:

- **المسار السريع (Assisted Procedure):** للمشاريع التي تبدأ من حجم استثمار معين (مثل 1 مليون يورو في مناطق التطوير ذات الأولوية مع خلق 150 فرصة عمل)، حيث تلتزم وكالة تطوير الاستثمار الألبانية (AIDA) بإنهاء كافة التراخيص والموافقات الحكومية عبر نافذة موحدة وخلال مدد زمنية قياسية وقصيرة.
- **المسار الخاص (Special Procedure):** للمشاريع الصناعية الكبرى التي تتجاوز 10 ملايين يورو وتخلق أكثر من 600 فرصة عمل، حيث توفر الدولة بنية تحتية مخصصة (طرق، كهرباء، مياه) للمشروع، مع إمكانية استملاك الأراضي لصالح المنفعة العامة لتسهيل قيام المصنع.

نصيحة هيكلية:

على الرغم من جاذبية هذه الحوافز، يُنصح دائماً بالاستعانة بمستشار قانوني محلي للتأكد من صياغة خطة العمل (Business Plan) بدقة قبل تقديمها لوكالة (AIDA)، وذلك لضمان مطابقة المشروع للمعايير القانونية الصارمة التي تؤهله للحصول على هذه الإعفاءات دون تأخير إداري.

- قطاع الخدمات:

يُعد قطاع الخدمات (Service Sector) المحرك الأساسي والعمود الفقري للاقتصاد الألباني الحديث، حيث يمثل وحده حوالي 60% إلى 65% من الناتج المحلي الإجمالي، ويهيمن على نحو 86% من إجمالي الشركات والمنشآت النشطة في البلاد.

يشهد هذا القطاع نمواً لافتاً، مدفوعاً بالطفرة السياحية الكبيرة والتحول الرقمي، والتوجه نحو تعزيز الكفاءات المهنية لمواكبة معايير الاتحاد الأوروبي.

أبرز ركائز قطاع الخدمات في ألبانيا

1. السياحة والضيافة (المحرك الأسرع نمواً)

أصبحت السياحة "النجم الصاعد" في ألبانيا؛ بفضل الشواطئ العذراء (مثل الريفيرا الألبانية)، والسياحة التاريخية، وانخفاض التكاليف مقارنة بجاراتها الأوروبية.

- يحقق هذا الجزء من قطاع الخدمات فائزاً كبيراً في الحساب الجاري بفضل الإنفاق السياحي.
- تشهد الفنادق، والمطاعم، وشركات تنظيم الرحلات، والخدمات اللوجستية المرتبطة بها طلباً هائلاً، وتُعد الوظائف في هذا المجال (مثل الطهاة، وموظفي الاستقبال، والمرشدين) من الأكثر طلباً.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز الاتصال (BPO)

تحولت ألبانيا إلى مركز إقليمي لتقديم خدمات تعهد الأعمال (Business Process Outsourcing) ومراكز الاتصال الدولية (Call Centers).

- **الميزة التنافسية:** يتقن الشباب الألباني لغات متعددة (خاصة الإيطالية، الإنجليزية، والألمانية).
- **توسع تقني:** يتزايد التركيز حالياً على الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل تطوير البرمجيات، والأمن السيبراني، ودعم الأنظمة التقنية للشركات الأوروبية.

3. الخدمات المالية والمصرفية والتأمين

شهد هذا القطاع تطوراً تنظيمياً كبيراً مدعوماً بـ بنك ألبانيا المركزي.

- يعتمد القطاع بشكل متزايد على الرقمنة والخدمات المصرفية عبر الهاتف.
- من المحطات البارزة مؤخراً انضمام ألبانيا إلى **منطقة المدفوعات الموحدة باليورو (SEPA)**، ما يتيح للبنوك والمواطنين إجراء تحويلات مالية مع دول الاتحاد الأوروبي بسرعة فائقة وتكلفة منخفضة للغاية، وهو ما يسهل خدمات التجارة والاستثمار.

4. العقارات والخدمات المهنية والتجارية

تتمركز الأنشطة العقارية والتجارية بقوة في العاصمة تيرانا ومحور (تيرانا-دوريس).

- أسهمت طفرة الإنشائية في إنعاش خدمات الوساطة العقارية، والاستشارات القانونية، والخدمات المالية والمحاسبية.
- تُعد قطاعات المالية والتأمين والاتصالات الأعلى أجراً في سوق العمل الألباني حالياً.

5. الخدمات العامة والتعليم والصحة

تستثمر الحكومة الألبانية في إصلاحات هيكلية لرفع جودة خدمات الإدارة العامة والتعليم والصحة لتقليص الفجوة مع معايير الاتحاد الأوروبي، ورغم النقص في بعض الكوادر الطبية (بسبب الهجرة للغرب)، فإن هذا القطاع يسهم بنسبة جيدة في نمو القيمة المضافة المحلية.

التحديات والفرص الحالية في القطاع

التحديات الرئيسية	الفرص والحلول الحالية
نقص العمالة المؤهلة: بسبب الهجرة الموسمية أو الدائمة لبعض فئات الشباب نحو دول غرب أوروبا.	رفع الأجور والتسهيلات: ارتفع الحد الأدنى للأجور بشكل ملحوظ، وتقدم الدولة "تصاريح عمل موحدة" إلكترونياً لجذب الكفاءات والعمالة الخارجية بسهولة.
التركيز الجغرافي: تتركز أكثر من نصف الأنشطة الخدمية والشركات في منطقة العاصمة (الوسط)، مما يخلق فجوة مع الشمال والجنوب.	التنمية الإقليمية الموجهة: تركز خطط الدولة والتطوير العقاري الجديد على تنشيط مدن الجنوب (للسياحة) والمناطق الحرة الأخرى وتوسيع البنية التحتية للمدن الساحلية.

ملاحظة للمستثمرين ورواد الأعمال:

تتوجه ألبانيا في خططها الاستراتيجية إلى تحويل الفترة القادمة إلى "عقد الإنتاجية والابتكار الرقمي"، مما يجعل الاستثمار في الخدمات التقنية، والسياحة الفاخرة المستدامة، والخدمات اللوجستية الاحترافية، فرصة ذات عوائد ممتازة ومحمية بالقوانين التنافسية للبلاد.

سوق التوظيف في ألبانيا:

سوق التوظيف في ألبانيا يضم العديد من وكالات التوظيف المعتمدة والمرخصة (ولا سيما في العاصمة تيرانا) التي تقدم خدمات التوسط في سوق العمل، وتوفير الكفاءات للشركات المحلية والدولية، بالإضافة إلى دعم الباحثين عن عمل في مجالات متعددة مثل الضيافة والسياحة، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والبناء.

إليك أبرز وكالات وشركات التوظيف الرائدة في ألبانيا:

1. الوكالات المحلية والإقليمية الكبرى

- تُعد من أشهر وأقدم وكالات التوظيف والاستشارات **Partner.al**: الإدارية في تيرانا. تمتلك قاعدة بيانات واسعة وتتعامل مع قطاعات متنوعة تشمل الخدمات التجارية والضيافة والمبيعات.
- الشريك الإقليمي لمجموعة **EPPC (Ep & Partners Consultancy)** العالمية. وهي رائدة في مجالات التوظيف، توفير **Gi Group Holding** والتدريب الاحترافي لمختلف (Staff Leasing) العمالة المؤقتة المستويات الوظيفية.

- **Profesionisti:** وكالة توظيف شهيرة في السوق الألباني تركّز على مطابقة الكفاءات المهنية مع الشركات المحلية والمستثمرين الدوليين، وتغطي مجالات اللوجستيات، التصنيع، والضيافة.
- **Prime Recruitment Albania:** وكالة مرخصة متخصصة في إدارة الموارد البشرية والوساطة في سوق العمل، وتدعم الشركات في العثور على موظفين في قطاعات السياحة، والخدمات، وتقنية المعلومات.

2. الوكالات المتخصصة في التوظيف الدولي والقطاعي

- **Balkans Recruitment:** تركّز بشكل كبير على ربط الباحثين عن عمل من منطقة البلقان بالفرص المتاحة داخل ألبانيا وكذلك في دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.
- **AIMS International Albania:** فرع لشبكة عالمية متخصصة في (Executive Search) البحث عن الكفاءات التنفيذية والإدارية العليا والاستشارات القيادية، وتستهدف المشاريع الكبرى والبنية التحتية.
- **RE-AL Recruitment Agency:** وكالة مرخصة في تيرانا متخصصة في استقطاب وتوظيف العمالة (الماهرة وغير الماهرة) وتتميز بتقديم الدعم والمساعدة في إجراءات تأشيرات العمل وتصاريح الإقامة.
- **Oman Agencies & Candor International:** وكالات دولية تمتلك فروعاً أو نشاطاً قوياً في تيرانا وتعمل على توفير القوى العاملة لقطاعات حيوية مثل الفنادق والمنتجعات الكبرى (مثل هيلتون، وماريتيم بلازا)، الرعاية الصحية، والبناء.

منصات ومواقع إلكترونية داعمة للبحث

إلى جانب التواصل المباشر مع هذه الوكالات، يُنصح دائماً بمتابعة منصات الوظائف المحلية الأكثر استخداماً في ألبانيا للاطلاع على الشواغر اليومية، ومنها:

- (من أكبر المواقع المحلية للوظائف) Duapune.com
- Njoftime.com
- (نشط جداً في تيرانا للوظائف الإدارية، السياحية، والتقنية) LinkedIn

نصيحة عامة عند التعامل مع الوكالات:

تأكد دائماً من أن الوكالة تحمل رخصة رسمية للوساطة في سوق العمل الصادرة عن وزارة الاقتصاد أو الجهات المعنية في ألبانيا، وحاول إرسال سيرتك الذاتية المحدثة باللغة الإنجليزية للشركات التي تركز على قطاع الفنادق والخدمات نظراً لطلبهم المستمر للموظفين الذين يجيدون لغات أجنبية.

- متوسط الأجور (الرواتب):

شهد سوق العمل في ألبانيا تحديثات ملحوظة؛ حيث ارتفع الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 50,000 ليك ألباني (نحو 540 دولاراً أمريكياً)، بينما بلغ متوسط الراتب العام الإجمالي في مختلف القطاعات حوالي 90,119 ليك ألباني (ما يعادل تقريباً 970 إلى 1,000 دولار أمريكي شهرياً).

تختلف الرواتب في ألبانيا بشكل كبير بناءً على التخصص، والخبرة، والموقع الجغرافي (تظل العاصمة تيرانا الأعلى أجوراً).

متوسط الرواتب الشهرية حسب التخصص والقطاع

تتوزع الأجور التقريبية (بالدولار الأمريكي وما يقابله بالعملة المحلية "الليك") على النحو التالي:

التخصص / قطاع العمل	متوسط الراتب الشهري (بالدولار)	متوسط الراتب (بالليك) (اللبناني ALL)
المناصب الإدارية العليا والقيادية	\$1,200 - \$1,500 +	110,000 - 140,000 +
تكنولوجيا المعلومات (IT) والبرمجة	\$750 - \$1,000 +	70,000 - 93,000 +
الاتصالات وهندسة الشبكات	\$620 - \$750	58,000 - 70,000
القانون والتشريعات	\$620 - \$700	58,000 - 65,000
البنوك والخدمات المالية والمحاسبة	\$550 - \$610	51,000 - 57,000
الهندسة المدنية، الإنشاءات والعقارات	\$540 - \$600	50,000 - 56,000
التسويق، الإعلان والعلاقات العامة	\$500 - \$600	46,000 - 56,000
الترجمة والترجمة الفورية	\$480 - \$550	45,000 - 51,000

الهندسة الميكانيكية والكهربائية	\$530 - \$490	49,500 - 45,500
التعليم والبحث العلمي	\$500 - \$440	46,500 - 41,000
الطب والرعاية الصحية والاجتماعية	\$550 - \$440	51,000 - 41,000
السياحة، الفنادق، وفن الطهو	\$450 - \$380	42,000 - 35,000
خدمة العملاء ومراكز الاتصال (Call Centers)	\$630 - \$430	60,000 - 40,000

نقاط رئيسية تؤثر على الأجور:

- **القطاعات الناشئة:** قطاع تكنولوجيا المعلومات ومراكز الاتصال الدولية (المتحدثة بلغات مثل الإيطالية، الإنجليزية، والألمانية) تقدم وتيرة نمو سريعة ورواتب تنافسية جداً مقارنة بالمتوسط العام.
- **تأثير التعليم والخبرة:** الشهادات العليا (كالماجستير والدكتوراه) ترفع قيمة الراتب في التخصصات الهندسية والإدارية بنسب تتراوح بين 25% إلى 50%. كما أن تراكم الخبرة من سنتين إلى 5 سنوات يمنح قفزة في الأجر بنسبة تقارب 32%.
- **صافي الدخل (Net):** تشير البيانات الرسمية إلى أن نصف القوى العاملة تقريباً تتقاضى راتباً صافياً (بعد اقتطاع التأمينات والضرائب) يدور حول 60,000 ليك ألباني أو أقل، وهو ما يُعد كافياً لتغطية النفقات الأساسية للشباب أو كدخل إضافي للأسرة.

- تكلفة المعيشة:

تعد تكلفة المعيشة في ألبانيا منخفضة نسبياً مقارنة بمعظم دول أوروبا الغربية، لكنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة في العاصمة تيرانا والمناطق السياحية، نتيجة زيادة الطلب والاستثمار العقاري. إليك نظرة عامة شاملة على تكاليف المعيشة المقدرة في ألبانيا لعام 2026:

1. السكن (أكبر بند في الميزانية)

يعد السكن العامل الأكثر تأثيراً على الميزانية الشهرية. أسعار الإيجارات ارتفعت بشكل ملحوظ بسبب الطلب المتزايد:

- شقة (غرفة وصالة) في مركز المدينة: تتراوح عادة بين 45,000 إلى 60,000 ليك ألباني (حوالي 450-600 دولار).
- شقة (غرفة وصالة) خارج المركز: تتراوح بين 30,000 إلى 40,000 ليك ألباني (حوالي 300-400 دولار).
- شقة (3 غرف) في المركز: قد تصل إلى 80,000 ليك ألباني أو أكثر.

ملاحظة: الأسعار في المناطق الراقية في تيرانا (مثل منطقة البحيرة) أو المنتجعات الساحلية (مثل ساراندا) قد تكون أعلى بكثير، حيث تُعرض بعض الشقق بأسعار تبدأ من 500 يورو وتصل إلى أكثر من 1,000 يورو شهرياً.

2. تكاليف المعيشة الأساسية (للفرد الواحد)

بعيداً عن الإيجار، تبلغ التكاليف التقديرية للفرد الواحد حوالي 55,000 إلى 65,000 ليك ألباني (حوالي 600-700 دولار) شهرياً لتغطية الاحتياجات التالية:

البند	التكلفة التقريبية (بالليك الألباني)
المرافق الأساسية (كهرباء، ماء، إنترنت)	12,000 - 8,000
البقالة الشهرية	30,000 - 25,000
تناول الطعام في الخارج	15,000 - 10,000
المواصلات العامة	2,000 - 1,500

3. مقارنة عامة

- **المصاريف العائلية:** تقدر تكاليف المعيشة لعائلة مكونة من 4 أفراد (بدون إيجار) بنحو 210,000 - 220,000 ليك ألباني شهرياً.
- **الفرق مع الدول الغربية:** تظل ألبانيا أرخص بنسبة تتراوح بين 30% إلى 40% من متوسط تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، مما يجعلها وجهة جذابة للعمل عن بُعد والاستثمار.

4. نصائح للمقبلين على السكن أو الاستثمار

- **الموقع:** إذا كنت تبحث عن استثمار أو سكن ميسور التكلفة، ابعد عن وسط تيرانا أو المناطق السياحية المزدحمة. مدن مثل "إلباسان" أو الضواحي البعيدة عن مركز العاصمة توفر تكاليف أقل بكثير.
- **التضخم العقاري:** يشهد السوق العقاري نمواً سريعاً (بنسبة تصل إلى 15-25% في بعض المناطق)، لذا فإن الشراء أو الاستئجار طويل الأمد يتطلب دراسة دقيقة للسوق المحلي في الوقت الحالي.
- **العملة:** يفضل دائماً التعامل بالعملة المحلية (الليك) في المعاملات اليومية، حيث أن تقلبات صرف اليورو قد تؤثر على القوة الشرائية في المشتريات اليومية.

بشكل عام، توفر ألبانيا مستوى معيشي جيد بتكلفة معقولة، ولكن يجب التخطيط لميزانية "تيرانا" تحديداً على أنها أغلى من بقية البلاد.

By: Haytham Zeidan

<https://archive.org/details/@wazefapress>

اقرأ أيضا...

 الاستثمار العقاري في ألبانيا 2026

<https://archive.org/details/albania-real-estate-2026>

 الثروة الزراعية و الحيوانية في ألبانيا 2026

<https://archive.org/details/albania-agricultural-2026>

السياحة في ألبانيا 2026

<https://archive.org/details/albania-tourist-guide-2026>

موانئ ألبانيا البحرية 2026

<https://archive.org/details/albania-seaport-2026/>

دليل الدراسة الجامعية في ألبانيا

<https://archive.org/details/albania-hniversity-study-guide/>